القضية الثامنة

صيدليات الأرصفة

الرصيف ماركت

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة غريبة وخطيرة، تهدد الإنسان وصحته وسلامته. وعلى الرغم من أننا جميعًا نعيش هذه الظاهرة، ونراها من حولنا؛ إلا إننا – أو الكثير منا – لا يعيرها اهتمامًا، ولا يلقي لها بالًا؛ بل ربما نشارك – دون أن ندري – في استفحالها وتزايدها؛ وذلك بمشاركتنا في أحداثها، والتعامل بالإيجاب معها.

وتتلخص هذه الظاهرة في أن بعض الباعة يفترشون أرصفة الشوارع والميادين الرئيسية والمهمة، ويحولونها إلى صيدليات مفتوحة للناس كافة؛ حيث يعرضون على الأرصفة أنواعًا متعددة من الأدوية والأعشاب، التي يدّعون أنها تعالج كل شيء، وجميع الأعراض والأمراض؛ بل والمستعصي منها. وفي الحقيقة فهي مجهولة المصدر، وغير معروفة التركيب ومجهولة الهوية، وليس هناك أي دلالة إن كانت صالحة للاستخدام الآدمي أم أنها فاسدة.

والأخطر من ذلك أن هناك فئة تكتب على معروضاتها أسماء الأمراض التي تعالجها، وهي أمراض من الوجهة الطبية؛ إما أمراض مزمنة أو مستعصية، دون تحديد

لعدد الجرعات أو كمياتها، ودون مراعاة لحالات المرضى واختلاف درجة المرض عند كل منهم، ودون مراعاة لما إذا كان الشخص الذي سوف يستخدمها يعاني من أمراض أخرى تتعارض مع ذلك النوع من الأعشاب أو "الأدوية" التي يعرضونها للبيع. يضاف إلى ذلك كله؛ وصف هذه الأدوية دون تحديد دقيق لنوع الأعراض التي يعاني منها الشخص، والتي لا يمكن تحديدها ووصفها إلا للطبيب المختص؛ فكيف - بالله عليك عزيزي القارئ - بهذه الدعوة إلى أخذ دواء دون تشخيص من طبيب متخصص، ودون تحاليل طبية تبين حالة المريض الصحية، وتحدد ما يفيده وما يضره.

كذلك نجد أن هناك نوعية أخرى من هؤلاء الباعة، يعرضون مجموعة متنوعة من العطور وماء الكولونيا، وزجاجات أخرى تحمل أسماء ماركات عالمية ومشهورة؛ يعرضونها بأسعار زهيدة جدًّا مقارنة بالأسماء والماركات التي تحملها؛ مما يدل ويثبت جزمًا أنها مزورة وغير أصلية، وهي في ذات الوقت مجهولة المصدر والتركيب؛ مما يجعلها مصدر خطورة كبيرة على من يستعملها.

وتجد أيضًا مجموعة أخرى من هؤلاء الباعة وقد تخصصوا في عرض وبيع بعض أنواع كريمات الشعر والوجه، وأخرى لنعومة الجلد وجمال البشرة ونضارتها، كما أنهم يعرضون أنواعًا من الشامبو مختلفة الألوان: مجهولة الهوية.

حقيقة وأسباب ظاهرة صيدليات الأرصفة

للعامل الاقتصادي، وكما هو معروف، أثره البالغ على الإنسان وشكل حياته ومعيشته، وينسحب هذا التأثير في كثير من الأحيان على أخلاقيات الإنسان وسلوكياته وحتى نزعاته النفسية، وبالتالي ينعكس هذا التأثير على تحركات الإنسان وتصرفاته في مجتمعه الذي يعيش فيه. ويعتمد العامل الاقتصادي بدوره على عدة عوامل ومقومات تؤثر عليه سلبا وإيجابا مما يدفع الإنسان باتخاذ شتى الطرق للوصول إلى مرحلة الأمان الاقتصادي وفي بعض الحالات تتعدى هذا الحد ليصل مرحلة الجشع الاقتصادي.

ومن هذه العوامل التي تؤثر على الاقتصاد هي الأمن بشتى أشكاله كالأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن الأسري وغيرها من أشكال الأمن. ويكون تأثير الأمن على الاقتصاد بشكل متقابل أو بشكل مؤثر ومؤثر به، أي أن للعامل الاقتصادي تأثيره على الأمن في الوقت الذي هو يتأثر في حالة انعدام أو عدم استقرار الأمن، ويؤثر الأمن على الاقتصاد من ناحية انعدام أو قلة وجود فرص العمل وغياب المؤسسات التي تعنى برعاية المعدمين اقتصاديا. ولا يخفى أن ارتفاع نسبة البطالة وارتفع خط الفقر في البلاد مما دفع الناس للبحث عن كل أشكال العمل حتى وصلت بهم الحال للمتاجرة بأرواح الناس إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وإحدى أشكال هذه الأعمال بيع الأدوية في الأسواق وعلى أرصفة الشوارع وتحولت الأدوية من مكانها الطبيعي في الصيدليات إلى (الأرصفة) في الشوارع والأسواق حتى غزت هذه الظاهرة جميع البلاد خلال فترة قصيرة. ولا يخفى الضرر الذي يصاحب هذه الظاهرة على أرواح الناس لاسيما ذوي الدخل المحدود الذين لا يجدون ضالتهم في الصيدليات إما بسبب ارتفاع سعر الدواء أو فقدانه في الصيدليات ويجدوه عند الباعة. إن انتشار هذه الظاهرة لم يجد له أي إجراء رادع من قبل السلطات الصحية. ويكمن خطر هذه الظاهرة ليس فقط في جهل البائع في كيفية صرف هذه الأدوية وعدم معرفته بالحالات التي يستخدم لها، وإنما يكمن في جهل مستخدميه من الناس الذين يتوجهون لهؤلاء الباعة والأرصفة لشراء الأدوية والعقاقير.

ولمواجهة ذلك، يلزم إجراء حملة توعية للناس عن طريق وسائل الإعلام والنشرات وعقد الندوات التوعوية في المناطق الشعبية من مخاطر هذه الأدوية وشرائها من الشوارع والأماكن غير المخصصة لبيعها. وأيضا توفير فرص العمل وتوفير ضمان اقتصادي للعاطلين، فكل هذه الإجراءات وغيرها ستكون كفيلة في تفادي خطر هذه الظاهرة وغيرها من الأمور التي تطغى على الشارع بصفة عامة.

ألاعيب وتساهيل

وتسلك هذه الفئة من الباعة سلوكيات شاذة؛ فهم يغيرون مواقعهم بصفة دائمة، وبصورة يومية؛ بحيث إن الشخص الذي يشتري أي سلعة، ويكتشف عيوبها أو تصيبه أضرارها، ويحاول الرجوع إليهم لا يجدهم؛ فتلك الأماكن مؤقتة، يتبادلونها بينهم، وقد يظهرون فترة ويختفون أخرى؛ وهذا يعدّ نوعًا من أنواع التلاعب والتهرب والمكر والخداع.

وفي الحقيقة فإن هذه الظاهرة لها جوانب متعددة منها:

- أن هذه الفئة تمارس نشاطها دون أن تدفع إيجارًا.
- أن هذه الفئة تمارس نشاطها دون أن تدفع الضرائب المستحقة على المبيعات.
- أن هذه الفئة تشغل الأرصفة المخصصة لسير المشاة؛ مما يضطر الناس للسير في نهر الشارع مما يعرضهم لأخطار الحوادث.
- أن هذه الفئة تنافس المحلات المرخصة لمزاولة البيع.

والغريب والعجيب واللافت للانتباه أن هذه الظاهرة تتم ليلًا ونهارًا، وعلى مرأى ومسمع من جميع الأجهزة المعنية في الدولة، بما فيها الأجهزة الرقابية، دون أن يتحرك أحد أو ينفعل لما يحدث.

واللافت أيضًا أن هذه الظاهرة تحدث في الشوارع الرئيسية وفي الميادين الكبيرة، والأخطر أنها تحدث في العاصمة (القاهرة)؛ بل وفي العديد من المدن الكبيرة في بلدنا الحبيب.

وهذا يجعلنا نتساءل عن الأدوار التي تقوم بها الجهات المعنية، ونقول:

- أين دور وزارة الصحة، وهي المسئولة عن صحة المواطنين؟
- أين دور نقابة الصيادلة، وهي المسئولة عن توفير وتحديد الدواء الصحي الآمن لكل مواطن؟

- أين دور الأحياء في مراقبة الأسواق والأحياء؟
- أين دور المرور وإدارة الإشغالات؛ وهي الجهات المسئولة عن إشغال الأرصفة، وتحديد أماكن سير المشاة.
- أين .. وأين .. وأين ...؟

الدور الإيجابي للرقابة الصناعية

وفي الحقيقة، وحتى نضع الأمور في نصابها، ويكون تحقيقنا عادلًا، ونعطي كل ذي حق حقه، ونجيب على بعض الأسئلة السابقة؛ أذكر هنا ما قرأته في جريدة الأهرام[1] تحت عنوان: "ضبط كميات كبيرة من العطور ومستحضرات التجميل غير الصالحة للاستخدام الآدمي"؛ حيث يقول الخبر: "صرح رئيس مصلحة الرقابة الصناعية بأنه تم توجيه حملة تفتيشية على مصانع إنتاج العطور ومستحضرات التجميل؛ للتأكد من صلاحية الخامات المستخدمة في التصنيع، ومكافحة الغش التجاري وتقليد الماركات العالمية دون الحصول على موافقات الشركات المنتجة لهذه الماركات، وقد شملت الحملة التي تمت في نطاق محافظتي القاهرة والجيزة التفتيش على إحدى شركات إنتاج العطور، وتم ضبط 21 ألف عبوة عطور تامة الصنع مدون عليها "صنع في فرنسا"، وغير مدون عليها "صنع في مصر"، وغير مدون عليها رقم المواصفة أو اسم الشركة المنتجة. كما تم ضبط كميات كبيرة من العبوات الكرتونية والزجاجية الفارغة لنفس الأصناف معدة للتعبئة وبها نفس المخالفات. وتم أيضًا العثور على كميات كبيرة من المنتجات المقلدة لماركات عالمية. وقد قامت المصلحة بتحرير جميع المضبوطات وإرسال عينات من المنتجات لمصلحة الكيمياء للتحليل؛ مما يشير إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، كما تم التفتيش على محل للعطور بالجيزة؛ حيث تبين أن المحل مرخص على أنه معرض حلوى، وقد أسفرت المعاينة أن المحل يقوم بتصنيع

(1) جريدة الأهرام، العدد 42500، الخميس 17/ 4/ 2003م، ص 13.

العطور بإضافة الكحول إلى الزيوت العطرية. وقد أسفرت نتائج تحليل العينات المسحوبة أن المحل يقوم باستخدام الكحول الميثيلي غير الصالح للاستخدام الآدمي، والمحظور استخدامه في تصنيع العطور لأنه يسبب العمى، وتم ضبط كميات كبيرة من العطور تامة الصنع والمقلدة لماركات عالمية ومعروضة للبيع، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المحل. كما تم ضبط شقة بمدينة السلام يقوم شاغلها بتصنيع مستحضرات تجميل رديئة وغير صالحة للاستخدام الآدمي، وبدون وجود سجل صناعي، وغير مسجلة بوزارة الصحة، مع عدم توافر أي اشتراطات صحية بالمكان، وقد تم تحريز آلاف العبوات، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال هذا المصنع، وبالاشتراك مع مباحث تموين شمال الجيزة تم ضبط مصنع للشامبو يقوم باستخدام مواد غير مسجلة بوزارة الصحة وغير صالحة للاستخدام الآدمي في تصنيع بعض أنواع الشامبو، وتمت التوصية بإعدام جميع المضبوطات، وتحرير محضر بالواقعة، كما شملت الحملة أيضًا التفتيش على مصنع للعطور ومستحضرات التجميل بمنطقة الجمالية؛ حيث تم ضبط مصنع غير مرخص ومنتجاته غير صالحة للاستخدام الآدمي، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال هذا المصنع". وقد أكد رئيس المصلحة أن المصلحة مستمرة في متابعة هذه الحملة حماية للمواطنين مستهلكي العطور ومستحضرات التجميل".

حتمية وضرورة الحملات المكثفة المستمرة

انتهى الخبر ولا تعليق عليه إلا بتأكيد ما قاله رئيس مصلحة الرقابة الصناعية؛ بأن الحملة مستمرة للوصول إلى المصادر الحقيقية لهذه السلع المغشوشة وغير الصالحة للاستخدام الآدمي، حتى يتم القضاء نهائيًا على تلك الفئة المارقة الخارجة على القانون، والتي لا تأبه بصحة المواطنين وسلامتهم، ولكن كل ما يهمها هو تحقيق الربح المادي السريع، ولو كان بالغش والتدليس والخداع، والمخاطرة بصحة الناس الآمنين.

كذلك والأهم؛ يجب ألا تشمل هذه الحملات أماكن الإنتاج فقط، ولكن يجب أن تتبع هؤلاء الباعة الذين يقومون بتوزيع تلك المنتجات والترويج لها؛ فقد نجح بعضهم في طرح هذه المنتجات في صيدليات ومحلات "سوبر ماركت" كبيرة ومعروفة ومشهورة؛ مما يزيد من خطورة هذه المنتجات، ويؤكد وصولها إلى المواطنين الآمنين من خلال تلك المحلات المعتمدة والمرخصة. ولذلك يجب أن تصل تلك الحملات إلى الصيدليات ومحلات "سوبر ماركت"؛ للتأكد من هوية المنتجات المعروضة، ووجود جميع المعلومات التي تدل على تاريخ الإنتاج والصلاحية والمكونات، وغيرها من البيانات المهمة، والتأكد من وجود فواتير بأسماء الشركات التي وزّدت تلك المنتجات، حتى يمكن ملاحقتها عند وجود أي خلل أو تلاعب أو مخالفة.

نحن لا نقلل من الدور المهم الذي تقوم به مختلف الوزارات والهيئات والأحياء، ولكننا نطالب بالمزيد من المزيد من الحملات الهادفة التي تصل إلى تلك الفئة المخالفة، حتى يتم وقاية المجتمع من أخطارها وشرورها.

ويا حبذا لو تضافرت الجهود، وحدث التنسيق بين هذه الأجهزة جميعًا في تنظيم الحملات وتوجيهها حتى تصل إلى كل حارة وزقاق، وحتى تحقق الهدف المنشود.